

المنظمات غير الحكومية كأداة لتعزيز الأمن الغذائي باليمن

*NGOs as a tool to enhance food security in Yemen*عادل حريزي¹، حمزة علويط²Adel HARIZI^{*1}, Hamza ALOUIT²¹ جامعة عباس لغرور خنشلة، (الجزائر)، harizi.adel@univ-khenchela.dz² جامعة عباس لغرور خنشلة، (الجزائر)، alouit.hamza@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الإرسال: 2025/04/24

Abstract :

This study aims to identify the role of non-governmental organizations (NGOs) in mitigating the food security crisis in Yemen, as well as to determine their effectiveness in providing food aid and healthcare to citizens.

The study concluded that NGOs play an effective role in enhancing Yemeni food security, but they are subject to numerous pressures and lack sufficient support to fully implement their goals.

Keywords: Yemen, NGOs, Food Security, Aid.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في الحد من أزمة الأمن الغذائي في اليمن، إلى جانب تحديد مدى فعاليتها في تقديم المساعدات الغذائية والرعاية الصحية للمواطنين، حيث خلصت الدراسة إلى أن المنظمات لها دور فعال في تعزيز الأمن الغذائي اليمني ولكنها عرضة للعديد من الضغوطات وتفتقد إلى الدعم الكافي من أجل تنفيذ أهدافها على أكمل وجه.

كلمات مفتاحية: اليمن، المنظمات غير الحكومية، الأمن الغذائي، المساعدات.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

شهد اليمن سلسلة من الأزمات الاجتماعية والسياسية والأمنية في السنوات الماضية، مصحوبة بتدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية ومستويات المعيشة خاصة بالنسبة للشرائح السكانية الأكثر ضعفاً، حيث أدى التأثير المتعدد الأوجه للصراع المطول، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض مثل الكوليرا على نطاق واسع إلى تعريض اليمن لخطر جسيم يمثل إحدى أسوأ وأكبر الكوارث الإنسانية في العالم، حيث أصبح أكثر من 18 مليون شخص في حاجة ماسة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، إلى جانب ما يقدر بـ 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي (بما في ذلك 6.8 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد)، كما يفقر 14.5 مليون شخص إلى إمكانية الحصول على المياه النظيفة أو الصرف الصحي، بالإضافة إلى 14.8 مليون شخص لا يملكون الرعاية الصحية الكافية، في حين يعاني مليوني طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد.

إشكالية الدراسة:

في ظل انتشار سوء التغذية وتعطل أنظمة الإمدادات، بادرت المنظمات غير الحكومية بتقديم مساعدات طارئة لدعم الأمن الغذائي في اليمن، وتنفيذ برامج تغذية تستهدف الفئات السكانية الضعيفة، خاصة الأطفال والنساء الحوامل، من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ودعم سبل العيش، وتطوير البنية التحتية، والدعوة إلى تنفيذ سياسات غذائية مستدامة، فمنذ عام 2020 تم تسجيل انخراط 111 منظمة في أنشطة إنسانية على مستوى جميع مديريات اليمن الـ 333، منها 11 من وكالات الأمم المتحدة، 29 من المنظمات غير الحكومية الدولية، و71 من المنظمات غير الحكومية الوطنية، وكان العدد الأكبر من المنظمات من نصيب نشطاء العمل الإنساني لدى مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة،

وذلك بـ 44 منظمة نشطة في 297 مديرية¹، من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي: ما مدى فعالية المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في اليمن، وكذا دور المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية بمناسبة أدائها لمهامها وسبل تفعيل دورها.

المناهج والمقتربات:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج عن الموضوع محل الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة وهو منهج يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما وتم استخدام منهج دراسة حالة بالتركيز على قضية الأمن الغذائي في اليمن، كما تم الاستعانة بالمقترح النظمي (النسقي) لدراسة أداء النظام السياسي في اليمن ومدى قدرته على التعامل مع المنظمات غير الحكومية في ظل أزمة الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مقترح الدور وهذا بهدف التعرف على سلوك وأداء المنظمات غير الحكومية في قضية الأمن الغذائي في اليمن.

2. الصراع في اليمن وتداعياته على الأمن الغذائي

1.2. أسباب الصراع في اليمن:

على مدى أكثر من عقد من الزمن، مزقت النزاعات والمواجهات المسلحة جمهورية اليمن، حيث شاركت في هذه الأزمة عدة جماعات مسلحة محلية إلى جانب قوات عسكرية

وميليشيات من عدة دول أجنبية، ساهمت بشكل كبير في تعزيز حدة العنف داخل البلاد، أين أدى الصراع بينها إلى تآكل الحكم المركزي في اليمن، وتجزئة البلاد إلى مراكز قوة محلية مختلفة وانحيار مؤسسات الدولة، مما ساهم في تفاقم الظروف المعيشية السيئة في أكثر الدول العربية فقرا منذ فترة طويلة، لتصبح اليمن اليوم واحدة من أسوأ الأزمت الإنسانية في العالم².

وتعود أسباب الصراع في اليمن إلى عدة عوامل رئيسية هي:

أولا، يعد تمرد الحوثيين سببا رئيسيا للحرب الأهلية في اليمن، حيث ترى هذه الجماعة الشيعية أنه قد تم تهيمشها وابعادها عن الحياة السياسية والمجتمع اليمني، وذلك منذ سقوط نظام حكم الإمامة عام 1962، فقد تم تجاهل مطالبهم من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة، والتي كانت تدير الملف الحوثي عبر سياسات احتواء مختلفة، ليقرر هؤلاء أخيرا الاستيلاء على عدة مناطق من شمال اليمن، وكذلك العاصمة صنعاء بالإضافة إلى إقالة حكومة هادي³.

ثانيا، عند تولي عبد ربه منصور هادي السلطة كرئيس لليمن، قامت حكومته عام 2014 برفع الدعم عن الوقود تحت ضغط صندوق النقد الدولي، مما تسبب في اندلاع موجة من الاحتجاجات على هذا القرار، استغلها الحوثيون لحشد الناس ضد النظام من خلال الاحتجاجات الواسعة للمطالبة بخفض أسعار الوقود وتشكيل حكومة جديدة. في المقابل نظم أنصار هادي وحزب الإصلاح، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، مظاهرة مضادة، لتبدأ بوادر الصراع في البروز شيئا فشيئا خاصة في شمال اليمن⁴.

ثالثا، يعد انقسام القوات المسلحة سببا آخر للحرب الأهلية اليمنية، حيث تحالفت وحدات عسكرية موالية للرئيس السابق صالح مع الحوثيين، مما ساهم في نجاحهم في ساحة المعركة، في المقابل حشدت ميليشيات أخرى ضد قوات الحوثي-صالح، لتتحالف مع عناصر الجيش التي ظلت موالية لحكومة هادي، مما أدى إلى انقسام القطاع العسكري بأكمله في البلاد⁵.

وأخيرا، يعد التدخل العسكري السعودي سببا آخر في الصراع اليمني، فبعد أن استولى

الحوثيون على عدن، لجأ هادي إلى المنفى في المملكة العربية السعودية، والتي شنت حملة عسكرية ركزت في غالبها على الغارات الجوية، وذلك من أجل القضاء على القوات الحوثية واستعادة حكومة هادي. ساهم التدخل العسكري السعودي تحت مظلة عاصفة الحزم في تفاقم الوضع الأمني في اليمن، حيث أصبحت السلطة محل أطماع العديد من الأطراف على غرار الحوثيين في الشمال، والقاعدة وداعش في جنوب⁶.

هذه العوامل كانت الأساس وراء اندلاع الحرب الأهلية في اليمن، والتي كان تأثيرها مدمراً على كل من الأمن البشري والأمن الغذائي، مما دفع البلاد إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، فقد أدى الصراع المستمر إلى نزوح واسع النطاق، وانهيار كلي للخدمات الأساسية، وانعدام للقانون والنظام، جعل الملايين عرضة للعنف والاستغلال والمرض، كما أدى تدمير البنية التحتية وحصار الموانئ الرئيسية إلى تعطيل الإمداد الغذائي بشدة، مما تسبب بشكل مباشر في نقص السلع الأساسية وارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، ونتيجة لذلك، يواجه أكثر من نصف السكان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، أين وصلت معدلات سوء التغذية إلى مستويات خطيرة جداً، ليصبح الصراع في اليمن عبارة عن أزمة طويلة الأمد تهدد أساسيات البقاء والكرامة للشعب اليمني⁷.

2.2. مؤشرات الأمن الغذائي في اليمن:

في الفترة بين عام 2004 و2015، أدى النزاع بين حكومة اليمن وقوات المعارضة الحوثية في الشمال، وبين الجماعات التابعة للقاعدة وقوات الحكومة اليمنية في الجنوب، إلى الإضرار بأكثر من مليون شخص مما تسبب في نزوح السكان في شمال اليمن وحاجتهم للمساعدات الإنسانية، فالقتال بين القوات اليمنية والجماعات القبلية المسلحة منذ عام 2011 قيد قدرة الحكومة اليمنية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، كما أدى توسع القوات الحوثية بين عام 2014 و2015 إلى تصعيد النزاع، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة. وفي أواخر مارس عام 2015 بدأ التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية

في شن هجمات جوية على الحوثيين لمنع توسعهم تجاه الجنوب، مما ساهم بشكل كبير في إتلاف البنية التحتية في اليمن إلى جانب توقف الخدمات الضرورية ونزوح آلاف المواطنين، كما ساهم النزاع في تعطيل وإيقاف الواردات التجارية التي تتهافتت إلى مستويات متدنية لا تلبى الحاجات الأساسية لليمنيين، حيث تعتمد الدولة على الواردات لتغطية 90 بالمائة من احتياجاتها من الموارد الغذائية. من جهة أخرى، أدت حالة عدم الاستقرار وارتفاع أسعار الوقود والطعام وتفاقم نسب البطالة، إلى انعدام الأمن الغذائي لأكثر من نصف اليمنيين البالغ عددهم حوالي 33 مليون نسمة، حيث أصبح أكثر من 7 مليون شخص يحتاج إلى مساعدات غذائية فورية، علاوة على ذلك أدى الصراع إلى نزوح إجمالي 3 مليون شخص حسب إحصائيات جانفي 2017⁸.

فحسب أرقام الإحصائيات، يواجه 13.5 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف الدولي) بناء على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لعام 2020، وشمل ذلك 9.8 مليون شخص في المرحلة الثالثة (أزمة)، 3.6 مليون في المرحلة الرابعة (الطوارئ) وما يقارب 16500 شخص في المرحلة الخامسة (كارثة). ومن المتوقع حسب ذات التصنيف، أن يتزايد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعداماً في الأمن الغذائي إلى أكثر من 19 مليون شخص في المرحلة الثالثة، و7.1 ملايين شخص في المرحلة الرابعة، بينما من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص في المرحلة الخامسة إلى 161 ألف، كما سيرتفع عدد النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من سوء التغذية الحاد إلى 1.3 مليون امرأة خلال السنوات القادمة⁹.

وهناك الكثير من الأدلة التي توثق دوافع انعدام الأمن الغذائي في اليمن حيث أدى الصراع إلى انخفاض قيمة العملة اليمنية، مما زاد من تكلفة ومخاطر استيراد السلع الأساسية ونقلها، كما تضررت البنية التحتية من طرق ومرافق الموانئ، ما نتج عنه ارتفاع أسعار المواد الأساسية في اقتصاد اليمن، وتعطلت كذلك الواردات التجارية والإنسانية بسبب حصار الموانئ

البحرية والجوية، بالإضافة إلى القيود الإدارية التي فرضتها جميع أطراف النزاع. في الوقت نفسه أدى إغلاق الشركات وانخفاض الإنتاج الزراعي وتدني مدفوعات الرواتب الحكومية، إلى وقوع ما يقارب 20 مليون يمني وسط تحديات ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل، كما أن تواصل النزاع جعل الحصول على المياه النظيفة أكثر خطورة وتكلفة من قبل، رغم جهود الجمعيات المحلية التي تحاول تعويض النقص عن طريق حفر آبار جديدة وضخ المياه الصالحة للشرب. إلى جانب ذلك يضاف تضرر أكثر من 50% من المرافق الصحية أو تعطيلها، مما جعلها غير قادرة على الاستجابة للحالات المتزايدة من سوء التغذية والكوليرا والأمراض الأخرى المنتشرة، بل وأصبحت غير قادرة على تقديم أبسط الخدمات الصحية للمواطنين¹⁰.

وخلاصة لما سبق أصبح هناك حاجة لاتخاذ إجراءات فورية وشاملة من قبل جميع الأطراف الفاعلة في النزاع، ومن قبل المجتمع الدولي للتخفيف من أزمة الغذاء، إلا أن هذا يعد في أحسن الأحوال إجراء مؤقتاً وظرفياً، فما يحتاجه المدنيون اليمنيون حقيقة هو إنهاء الصراع، لأن ذلك يمثل الحل الدائم والوحيد للأزمة، من خلال اتفاق سلام يشمل جميع الفاعلين في النزاع، ولا بد أن يبدأ هذا الاتفاق بوقف فوري لإطلاق النار على مستوى البلاد¹¹.

3. المنظمات غير الحكومية في اليمن ودورها في تعزيز الأمن الغذائي

قبل تحديد المنظمات غير الحكومية الناشطة في اليمن والدور الذي تؤديه لتعزيز الأمن الغذائي، لابد أولاً من تعريف المنظمات غير الحكومية والتطرق إلى مفهومها.

1.3. تعريف المنظمات غير الحكومية:

في الحقيقة لا يوجد تعريف موحد لمفهوم المنظمات غير الحكومية، فهو يختلف باختلاف أشكالها وأهدافها، وكذلك حسب الجهة أو الهيئة التي عرفته، فتحليل ظاهرة المنظمات غير الحكومية لا يزال يمثل تحدياً صعباً، فهي تضم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات تنطلق من المجموعات الصغيرة غير الرسمية إلى الوكالات الرسمية الكبيرة، كما تؤدي أدواراً متعددة

وتتخذ أشكالاً مختلفة، تجعلها فئة تحليلية معقدة وغير واضحة¹². ويشير مصطلح المنظمات غير الحكومية عادة إلى مجموعة من المنظمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، تتخذ أسماء مختلفة مثل: الاتحاد، الوكالة، الهيئة، المجلس، النقابة، الجمعية.... الخ¹³.

ويعرفها البنك الدولي على أنها "اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري لا يسعى للربح، أو أي شخص اعتباري آخر بموجب القانون، مستقل عن الحكومة، وله أهداف إنسانية أو تعاونية، لا تجارية" حيث يركز البنك تحديداً على المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات التنمية، أو الإغاثة، أو حماية البيئة، أو التي تمثل الفقراء أو الفئات المستضعفة¹⁴.

في حين عرفتها الأمم المتحدة على أنها "مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أو دولي، ويتمحور عملها حول قضية معينة، يقودها أشخاص ذوي اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة من الخدمات والوظائف الإنسانية، فتطلع الحكومات على انشغالات المواطنين، وترصد السياسات وتشجع على المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وتوفر التحليلات والخبرات، كما تساعد في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية"¹⁵.

وعموماً فإن المنظمات غير الحكومية هي: "كيانات مستقلة عن الحكومات، لا تسعى إلى الربح، تعمل على تقديم خدمات أو تنفيذ برامج أو مشاريع تهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية، إنسانية، بيئية، أو تنموية. هذه المنظمات تنشط في مجالات متنوعة مثل حقوق الإنسان، الإغاثة الإنسانية، التنمية المستدامة، الصحة، التعليم، وحماية البيئة، وتعتمد غالباً على التبرعات والمنح".

2.3. أبرز المنظمات غير الحكومية الناشطة في اليمن:

بسبب الصراع الدائم في اليمن أصبحت البلاد إحدى أكثر المناطق في العالم نشاطاً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، حيث تشير الأرقام إلى أن حوالي 130 منظمة غير حكومية

دولية تنشط هناك، بالإضافة إلى أكثر 65 منظمة غير حكومية وطنية، ولكن هذا العدد لا يشمل جميع المنظمات فالكثير منها ليس مسجلاً أو ناشطاً بشكل دائم، فمنها منظمات موسمية ومنها تلك المحدودة جغرافياً، ومن المستحيل التطرق إليها جميعاً لذلك سوف نركز على أبرزها خاصة تلك الفاعلة في مجال الأمن الغذائي.

1.2.3. المنظمات غير الحكومية الوطنية:

أ - جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية (CSSW): منظمة غير حكومية يمنية تأسست عام 1990، على يد مجموعة من المتطوعين والشخصيات الاجتماعية، تهدف بالأساس إلى تقديم خدمات إنسانية وتنموية متنوعة للمجتمع اليمني، حيث تركز على الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء، الأطفال، النازحين، والفقراء، كما تسعى إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، من خلال الأعمال التطوعية والشراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات المانحة، خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب توفير الخدمات الصحية وتطوير برامج الكفالة للأيتام مع توفير الدعم التعليمي والاجتماعي لهم، كما تعمل على تدريب النساء وتأهيلهن للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء برامج تدريبية ومهنية لتمكين الشباب ودمجهم في سوق العمل¹⁶.

ب - مؤسسة التنمية المستدامة (SDF): منظمة غير حكومية مستقلة تأسست عام 2015 بعد أن كانت تنشط في العمل التطوعي منذ عام 2003، تسعى إلى تقديم الدعم الإنساني والتنموي المستدام إلى الفئات الأكثر ضعفاً في اليمن، من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية ودعم المرافق الطبية، تمكين الأطفال من الوصول إلى التعليم وتوفير البيئات الآمنة لهم، دعم سبل العيش المستدامة من خلال تحسين الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، كذلك حماية الأطفال والنساء إلى جانب توفير المأوى للنازحين¹⁷.

ت- جمعية رعاية الأسرة (YFCA): منظمة غير حكومية مستقلة ومحايدة، تأسست عام 1976 على يد مجموعة من المتطوعين اليمنيين، بهدف تعزيز الوعي بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على مستوى المجتمع والحكومة. تسعى الجمعية إلى تعزيز التنمية العادلة والمستدامة، وتقديم استجابة إنسانية فعالة لبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود، فهي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية خاصة للأطفال والأمهات، كذلك تعمل على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية مثل الكوليرا والكوفيد، إلى جانب تعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم سبل العيش المستدامة، وتحسين الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، كما تعمل على تعزيز البيئة التعليمية، وضمان الحق في الوصول إلى تعليم للأطفال¹⁸.

2.2.3. المنظمات غير الحكومية الدولية:

أ- برنامج الأغذية العالمي (WFP): يعد أكبر منظمة إنسانية في العالم تعنى بمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، تأسس عام 1961، يتبع منظمة الأمم المتحدة ويعمل في أكثر من 120 دولة حول العالم، يمثل الجهة الرئيسية المسؤولة عن توزيع المساعدات الغذائية في اليمن، حيث يقوم بتوزيع الغذاء شهريا لنحو 13 مليون شخص، كما يقوم بتنفيذ مشاريع لدعم سبل العيش وبرامج دعم التغذية العلاجية للأطفال والأمهات¹⁹.

ب- أوكسفام (Oxfam): اتحاد عالمي يضم 22 منظمة غير حكومية مستقلة تعمل في أكثر من 87 دولة، يهدف إلى القضاء على الفقر ومكافحة الظلم وعدم المساواة، تأسست المنظمة الأم، "لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة"، في عام 1942 في المملكة المتحدة، وفي عام 1995، تم تشكيل اتحاد أوكسفام الدولي لتوحيد جهود المنظمات الأعضاء وتعزيز تأثيرها على الساحة العالمية. في اليمن، تعد أوكسفام من أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني، وقد بدأت نشاطها في البلاد منذ عام 1983، ومنذ اندلاع الصراع في عام

2015، كثفت جهودها لتقديم الاستجابة الطارئة لملايين المتضررين من الأزمة الإنسانية المتفاقمة²⁰.

ت- منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم (Islamic Relief Worldwide): منظمة إنسانية وتنموية دولية غير حكومية، تأسست عام 1984 في مدينة برمنغهام في المملكة المتحدة، على يد الدكتور هاني البنا ومجموعة من المتطوعين المسلمين، تعمل المنظمة على تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للمجتمعات المتضررة من الكوارث والنزاعات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس، مستلهمة قيمها من المبادئ الإسلامية الإنسانية. تنشط المنظمة في اليمن منذ عدة سنوات، أين تقدم المساعدات الإنسانية في مجالات الأمن الغذائي، المياه والصرف الصحي، الصحة، دعم سبل العيش، خاصة في ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة التي تشهدها البلاد²¹.

3.3. دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي باليمن:

في إطار سعيها نحو الإصلاحات الاقتصادية والسياسية منذ عام 1998 أصدرت الحكومة اليمنية في عام 2001 قانون الجمعيات، والذي يعد القانون الأكثر تمكينا لمنظمات المجتمع المدني في شبه الجزيرة العربية، ومنذ صدور ذلك القانون زاد عدد منظمات المجتمع المدني بشكل كبير لتصل إلى ما يقرب الـ 10 آلاف بنهاية عام 2013، وتوقع الـ 15 ألف في عام 2015، كما تم تسجيل ما مجموعه 105 منظمة غير حكومية دولية لدى مكتب المنظمات غير الحكومية في عام 2013، وقد ارتفع هذا العدد إلى 111 منظمة في أوت 2021²².

وقد اعتمد اليمن بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتقديم العديد من برامج الحماية الاجتماعية والتي تركز بالأساس على برامج التغذية والأمن الغذائي، وتحسين سبل العيش خاصة خلال حالات الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، حيث تنشط هذه المنظمات بشكل كبير للغاية في مجال الحماية الاجتماعية، وتنتهج كل منظمة أسلوبها الخاص في

الحماية الاجتماعية، إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى أن معظم برامجها تتعلق بالأمن الغذائي والقدرة على الصمود والتغذية²³.

ومنذ بداية الأزمة في اليمن وصلت معدلات سوء التغذية إلى مستويات قياسية، حيث بات أكثر من 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة في عام 2021، معرضين لخطر سوء التغذية الحاد، لذلك خصص صندوق اليمن الإنساني (Yemen Humanitarian Fund) ما يقارب 10 في المائة من التمويل لأنشطة التغذية التي تركز على التدخلات الصحية وتعظيم تأثير التمويل لمعالجة معدلات سوء التغذية المنتشرة، من خلال توفير الإمكانات لعلاج سوء التغذية الحاد الشديد وسوء التغذية الحاد المعتدل للأطفال دون سن الخامسة، إلى جانب علاج النساء الحوامل والمرضعات، وتقديم المشورة بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال في مواقع النازحين²⁴.

واستجابة لمخاطر المجاعة المتزايدة، تم تخصيص 15 في المائة من تمويل صندوق اليمن الإنساني لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش في عام 2020، إلى جانب تخصيص 30 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وركزت الأنشطة الممولة من الصندوق اليمني الإنساني على تقديم المساعدة الغذائية الطارئة وبشكل فوري لإنقاذ حياة النازحين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما تم تقديم المساعدة في شكل قسائم نقدية للعديد من الأسر، مما سمح لهم بتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، إلى جانب استهداف الفئات الأكثر ضعفا وفقرا، كما تضافرت الجهود لدعم الأسر التي تعيلها النساء من خلال تحديد نسبة 30 في المائة على الأقل من تمويل المشاريع الإنسانية للصندوق مع تعميم هذه النسبة على جميع تدخلات الصندوق تقريبا²⁵.

ورغم التعقيدات التي تفرضها أعمال العنف في اليمن إلا أن المنظمات غير الحكومية واصلت تقديم المساعدة لإنقاذ حياة العديد من اليمنيين، حيث تركز هذه الأخيرة على التنسيق فيما بينها وتسهيل وصول المساعدات وتوسيع نطاق الاستجابة، لا سيما في محافظة العبدية

والمحافظات الجنوبية، حيث تم تسليم حوالي 122 طنا من المواد الغذائية لمساعدة ما يقرب من 2500 أسرة في منطقة العبدية كجزء من حصص شهر سبتمبر 2021، وفي أكتوبر 2021، شرعت المنظمات في التوزيع العام للمواد الغذائية في منطقة الجوبا، ولتقوم بتعميم العملية على مناطق أخرى لاحقاً، حيث تم ذلك وفق برنامج تدريجي تساعد من خلاله المنظمات في دعم ما يقارب 950 ألف شخص في محافظات مأرب وشبوة والبيضاء²⁶.

وعلى مر السنوات الماضية، مكنت مبادرات التوطين التي أطلقها صندوق التمويل الإنساني لليمن من وصول المساعدات إلى المناطق الأكثر ضعفا وتهميشاً من خلال توظيف جهود المنظمات الوطنية غير الحكومية، حيث عمد الصندوق إلى إشراك عدد أكبر من المنظمات الوطنية اليمنية، أين نجح في توسيع شبكته لتشمل 83 شريكاً مؤهلاً، من بينهم 41 منظمة وطنية غير حكومية. وقد سهل هذا التعاون الأوسع مع الشركاء المحليين من فعالية إيصال المساعدات إلى المجتمعات النائية، حيث مكن الاعتماد على الشركاء المحليين من الوصول إلى مناطق جديدة كانت صعبة المنال في السابق، من خلال توظيف القدرة الفريدة على التواصل والمعرفة السياقية التي تمتلكها هذه المنظمات، حيث خصص الصندوق 44 في المئة من تمويله لعام 2023 لدعم الخطوط الأمامية الوطنية، مما ساهم في زيادة فرص وصولهم إلى الموارد الحيوية مثل التمويل والتدريب وفرص التعلم، كما قام الصندوق بتشجيع الشركاء على العمل بشكل جماعي وتكاملي لتعزيز الاستجابة الإنسانية في اليمن²⁷.

من جهة أخرى، قامت منظمات المجتمع المدني اليمنية بالتعاون مع شركاء دوليين بنشر دراسات معمقة تهدف من خلالها إلى رفع مستوى الوعي حول القضايا الاقتصادية، وكذلك وضع الاقتصاد اليمني على جدول أعمال التنمية الدولية، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة من الخبراء بإطلاق مشروع "رواد التنمية" بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني باليمن، حيث ركزت المنشورات المنبثقة عن هذا المشروع على أزمة الغذاء، القطاع المصرفي، انهيار الخدمات الأساسية، دور القطاع الخاص اليمني، وتطوير رأس المال البشري²⁸. وتواصل

المنظمات غير الحكومية إلى يومنا هذا القيام ببعثات تقييمية إلى المحافظات اليمنية المتضررة وتقييم الوضع الأمني، ومقابلة الشركاء واستكشاف الاحتياجات الإنسانية لتقديم المساعدة وتعزيز الأمن الغذائي في اليمن.

وقد تمكنت المنظمات غير الحكومية بشكل عام من تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي، حيث استطاعت منظمات مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الإصلاح الاجتماعي من توصيل الغذاء إلى ملايين المواطنين شهريا، وذلك في عدة مناطق من البلاد بما في ذلك المناطق النائية، كما لم تقتصر المساعدات على الغذاء المباشر، بل شملت برامج عديدة مثل "النقد مقابل الغذاء"، النقد مقابل العمل" مما ساهم في دعم سبل العيش وبناء قدرة الصمود، إلى جانب ذلك، ركزت المنظمات جهودها على دعم النساء والأطفال والنازحين، من خلال تخصيص برامج تغذية خاصة ورعاية صحية متكاملة، إلى جانب إطلاق برامج تدريبية ومشاريع زراعية صغيرة تهدف إلى تخفيف حدة الأزمة الغذائية على المدى الطويل. رغم الظروف القاسية التي يعيشها المواطنون في اليمن، إلا أن الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية كان له أثر إيجابي كبير على توفير الأمن الغذائي خاصة للفئات الأكثر ضعفا من النساء والأطفال، ولا تزال جهود هذه المنظمات تنقذ ملايين الأشخاص يوميا في اليمن.

4. التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في اليمن

تواجه المنظمات غير الحكومية في اليمن عددا كبيرا من التحديات، فمنذ بداية الحرب تعرضت منظمات المجتمع المدني إلى خطر متزايد جراء القمع والعديد من الانتهاكات بما في ذلك الاعتقال والهجمات ومصادرة الممتلكات، كما أثر تفشي العنف على قدرة المنظمات على العمل في المناطق المتضررة²⁹.

وقد ساهم النزاع في اليمن في عرقلة نشاط المنظمات غير الحكومية، فمن جهتهم زاد الحوثيون من تأزيم الأوضاع عبر مسارعهم لقمع نشاط المجتمع المدني وإغلاق المنظمات

التابعة لحزب الإصلاح وتلك التي تتلقى التمويل من الغرب، كما تم اعتقال العديد من نشطاء المنظمات في ظروف غامضة. وفي نوفمبر 2017 قام الحوثيون بتقييد المجتمع المدني من خلال تغيير اللوائح، كما أنشأت سلطات الأمر الواقع الحوثية ما يسمى بالهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث وتم تكليف هذه المؤسسة بتسجيل ومراجعة وتقييم عمل منظمات المجتمع المدني مما زاد من صعوبة اعتمادها أو تجديد تسجيلها، حيث جمدت هذه الهيئة الحسابات المصرفية لعدد المنظمات وأجبرتها على إدراج الموالين الحوثيين في صفوفها. أما في المناطق التي تخضع اسمياً لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، تتمتع المنظمات بدرجة أكبر من الحرية، ومع ذلك، فهي تواجه ارتباكاً بيروقراطياً وإجراءات تسجيل وترخيص مطولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالإضافة إلى التدخل القمعي من قبل مختلف سلطات الأمر الواقع في العديد من المجالات³⁰.

ومع دفع الحرب لرأس المال البشري نحو الهجرة إلى خارج البلاد، أصبحت المنظمات المحلية تفتقد للخبراء في إدارة المشاريع، والرصد والتقييم، والتحليل، وهو ما يزيد من صعوبة تنفيذ المشاريع الإنسانية، حيث تعاني منظمات المجتمع المدني الصغيرة على وجه الخصوص من ضعف التواصل مع المانحين أو كتابة مقترحات المشاريع و توفير التمويل اللازم، كما يصعب عليها تلبية شروط الجهات المانحة، مثل امتلاك خبرة سابقة في تنفيذ المشاريع ذات الميزانيات الكبيرة، وفي الوقت نفسه، يفتقر المانحون إلى استراتيجيات لجعل التمويل الصغير في متناول المنظمات الصغيرة. كما يشكل الاتصال مشكلة حقيقية بالنسبة لهذه المنظمات، حيث يتم مشاركة وتبادل معظم المعلومات حول المشاريع والجهات المانحة عبر الأنترنت، لكن العديد من المنظمات العاملة على المستوى المحلي لا تتمتع بوصول منتظم إلى الأنترنت، وكنتيجة لهذه العوامل أصبح من الواضح غياب رؤية مشتركة لبناء السلام بين منظمات المجتمع المدني اليمنية³¹.

بالإضافة إلى ذلك فإن تقييد الحركة في اليمن عبر إغلاق الطرق ونقاط التفتيش أصبح يتسبب في التأخير لساعات طويلة، أين يجبر النشطاء في المنظمات في بعض الأحيان على المشي أو استخدام وسائل النقل التقليدية³²، إلى جانب انعدام الأمن والبنية التحتية السيئة للطرق داخل البلاد، مما يعيق إيصال المساعدات في الوقت المناسب إلى العديد من المناطق، كما تؤثر تغطية شبكة الاتصالات الضعيفة أيضا على قدرة فرق الاستجابة على تنسيق الأعمال بفعالية³³، كما تتحدث بعض المصادر عن عمليات نهب طالت المساعدات الأممية من قبل أمراء الحرب في اليمن، بحيث يصل القليل فقط منها إلى المستهدفين، وتقوم الجهات المتصارعة ببيع البقية لحسابها عبر مافيا تجارية، حيث أصبحت عمليات تسليم المساعدات أحد قنوات الاستقطاب العسكري وطريقة مقايضة المتضررين مقابل استلامهم للمساعدات: إما ذهابهم إلى الجبهات القتالية أو ارسال أحد ابنائهم³⁴.

كما تعاني خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من نقص حاد في التمويل، أين أصبح يجب على جميع المانحين الدوليين ضمان وفائهم بالالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمرات المانحين، بالإضافة إلى زيادة التزاماتهم بتمويل الخطط المرسومة³⁵. وقد حدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أهم الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في اليمن كمايلي³⁶: القيود الإدارية هي أكثر التحديات التي تواجه تحركات المنظمات غير الحكومية وتتعلق بتأخيرات أو رفض طلبات التنقل أو رفض الاتفاقيات الفرعية الموقعة، كما يعيق غياب الأمن والبيئة الطبيعية الصعبة جميع قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية للوصول الى المحتاجين، ضف إلى ذلك الصعوبات في نقاط التفتيش من خلال المطالبة بتفتيش الموظفين والعربات، التدخل في تنفيذ النشاطات الانسانية، العمليات العسكرية المستمرة التي تهدد العمليات الإنسانية، وجود الألغام أو البقايا غير المنفجرة، القيود على أو إعاقة السكان المتضررين من النزاع من الوصول إلى الخدمات والمساعدات، بما في ذلك رفض حصول

النساء على الخدمات، مطالبات برسوم في نقاط التفتيش، العنف ضد الموظفين والأصول والمرافق الخاصة بالعمل الإنساني.

5. خاتمة

إن توفير سبل العيش للسكان يمثل أهمية بالغة تزداد أكثر في أوقات الأزمات لجعل السكان أكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية، وتحويلهم من مستهلكين للمساعدات الغذائية الانسانية المؤقتة إلى منتجين معتمدين على ذاتهم. وتعد المنح والمساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في اليمن من أهم الركائز الداعمة للوضع الاقتصادي والانساني في البلاد، إلا أن هذه المنظمات تتعرض إلى العديد من العراقيل والتحديات نظرا للوضع الأمني المنفلت والعنف الدائم. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالاتي:

- أدى الصراع المستمر في اليمن إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتدني مستويات الأمن الغذائي بشكل مخيف، يمكن أن ينجر عنه أكبر كارثة إنسانية عرفتها البشرية.
- منذ بداية الصراع تزايد عدد المنظمات غير الحكومية سواء كانت وطنية أو دولية بشكل مكثف في اليمن، حيث تنشط أكثر من 130 منظمة دولية وحوالي 65 منظمة وطنية باستمرار للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.
- تمكنت المنظمات غير الحكومية من تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي في اليمن بشكل ملموس، حيث تقوم بإيصال الغذاء بشكل منتظم شهريا لأكثر من 13 مليون شخص، كما تقدم برامج رعاية صحية ودعم تعليمي للأطفال، إضافة إلى تدريب الأمهات والشباب على المشاريع الزراعية الخفيفة.
- تعاني المنظمات غير الحكومية من عدة تحديات تعرقل عملها وتقوض نشاطها بشكل كبير.
- يتم في الكثير من الأحيان استهداف المنظمات وطواقم عملها من أطراف النزاع.
- تعاني المنظمات في اليمن من نقص حاد في التمويل، مما يعرقل نشاطها وإمكانية وصول الغذاء لأكثر عدد ممكن من الأشخاص.

- تشكل القيود الإدارية أحد أبرز التحديات لعمل المنظمات غير الحكومية في اليمن.
- تعد المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في اليمن بمثابة مهدئات مؤقتة ولا تمثل حلاً جذرياً لمشكلة الأمن الغذائي في اليمن.
- وتقدم الدراسة بعض التوصيات لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن على النحو التالي:
- تعزيز التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والحكومة من أجل فعالية أكثر، إلى جانب دعم نشاطها وتعزيز تمويلها.
- يجب العمل على تطوير برامج التنمية بالتوازي مع التدخلات الانسانية الطارئة مع التركيز على برامج سبل العيش المستدامة، مثل توسيع برامج النقد مقابل العمل.
- إعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية والاصول المجتمعية، مثل الطرق والمدارس وأنظمة الري، وكذا دعم المشروعات الصغيرة والانشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء.
- العمل على توفير مزيد من الأمن لفرق عمل المنظمات، مع تعزيز وسائل الاتصال.
- الاستثمار في بناء القدرات المحلية لمواجهة الأزمات مستقبلاً.

6. الهوامش والمراجع

¹ OCHA Yemen. Yemen organizations monthly presence, (2020). P01.

² Sharp, J. Yemen: Civil War and Regional Intervention, Congressional Research Service, (2021). P01.

³ Niaz, A. Yemeni Civil War: Causes, Consequences and prospects, Jurnal Dinamika Pemerintahan, Volume 2, Number 2, (2019). P85.

⁴ Ibid, P85.

⁵ Ibid, P86.

⁶ Ibid, P86.

⁷ USCRI. The Yemeni Crisis, (2020). PP 6-7.

⁸ USAID. Yemen- complex emergency, (2017). P02.

⁹ OCHA Yemen. Yemen Humanitarian Fund annual report, (2020). P20.

¹⁰ Acaps Yemen analysis hub. Yemen: drivers of food insecurity, (2019). P02.

¹¹ OXFAM. Missiles and food Yemen's man-made food security crisis, (2017). P02.

¹² بوبشيش، رفيق وآخرون، المنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية الصحية، مجلة ألف، المجلد 10، العدد1، (2023)، ص 656.

¹³ لعرج سمير، تمويل المنظمات غير الحكومية وإشكالاته، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 51، العدد 3، (2014)، ص 261.

¹⁴ The World Bank. The World Bank's Partnership with Nongovernmental Organizations, (1996). P04.

¹⁵ حميل، صالح. المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، مجلة الحقيقة، المجلد 5، العدد 1، (2006)، ص 135.

¹⁶ CSSW. NGO Portal website, visited on: 23 May 2025 at: 00:53. <https://arab.org/fr/directory/charitable-society-for-social-welfare/>

¹⁷ About SDF. SDF website, visited on: 23 May 2025 at: 01:06. <https://sdf-yemen.org/en/aboutus>

¹⁸ About YFCA. YFCA Website Visited on: 23 May 2025 at: 01:28. <https://web.yfca.org/en/about>

¹⁹ Yemen. World Food Programme website, visited on: 23 May 2025 at: 01:46. <https://www.wfp.org/countries/yemen>

²⁰ Our history. Oxfam website, visited on: 23 May 2025 at: 01:55. <https://www.oxfam.org/en/our-history>

²¹ Our history. Islamic Relief website, visited on: 23 May 2025 at: 02:09. <https://islamic-relief.org/about-us/our-history/>

²² Elayah, M., Shulpen, L. (2016). Why do national NGOs go where they go? the case of Yemen. Nijmegen Radbound University. Center for international development issues Nijmegen (CIDIN), P04.

²³ Azaki, A. Social protection and safety nets in Yemen. Regional study of social protection and safety nets in th Middle East and North Africa, (2015). P12.

²⁴ OCHA Yemen. Yemen Humanitarian Fund annual report, Opcite, P45.

²⁵ Ibid, (2020). P44.

²⁶ OCHA Yemen. Yemen Humanitarian Update, (2021). P02.

²⁷ OCHA Yemen. Yemen Humanitarian Fund annual report, (2023). P12.

²⁸ Qassim, A., Amin, L., Transfeld, M., Strzeleka, E. The role of civil society in peacebuilding in Yemen. Center for applied research in partnership with the Orient CAPRO, (2020). P02.

²⁹ Ibid, PP 4-14.

³⁰ Ibid, P05.

³¹ Ibid, PP 14-15.

³² Ibid, P14.

³³ OCHA Yemen. Opcite, (2021). P03.

³⁴ علانية، موسى و أبو أصبع، بلقيس، المساعدات الإنسانية و الإغاثية بين مطرقة أرباب الفقر وسندان أمراء الحروب في اليمن، الحوكمة و بناء السلام، (2018)، ص 06.

³⁵ Joint INGO statement on Yemen. (2020). 75th session of the UN General Assembly.

³⁶ OCHA Yemen. Humanitarian Access Snapshot, (2018). PP 1-3.